الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في
14 جويلية 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي
للتنمية والخاص بتمويل برنامج دعم تعصير القطاع المالي
بتونس 2016 ـ 2017

(2016 / 61)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 05 / 08 / 2016

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 08 / 09 / 2016

نائب رئيس اللجنة : طارق الفتيتي

مقرر اللجنــة: شكيـــب بانـــي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: المنجي الرحوي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 05 سبتمبر 2016
جلسة اللجنة: 07 سبتمبر 2016 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين (9 مع و1 ضد) **تاريخ انتهاء الأشغال:** 08 سبتمبر 2016 **نائب رئيس اللجنة :** طارق الفتيتي **المقرر:** شكيب باني

أوّلا ـ تقديم المشروع:

أبرمت الحكومة التونسية في 14 جويلية 2016 اتفاقية قرض مع البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 268 مليون أورو في شكل دعم مباشر للميزانية وذلك للمساهمة في دعم تعصير القطاع المالي بتونس 2016 ـ 2017.

I ـ الإطار العام لبرنامج تعصير القطاع المالي بتونس:

يندرج هذا البرنامج في إطار معاضدة المجهود الوطني في مجال دعم الإصلاحات في القطاع المالي وتعزيز دوره في تمويل ملائم ومستمرّ لاحتياجات الاقتصاد الوطني خلال الخماسية القادمة وكسب رهانات المرحلة القادمة.

II ـ محتوى البرنامج:

تمّت بلورة عناصر هذا البرنامج على أساس جملة من الدراسات الفنية وللتشاور المعمق بين مختلف الأطراف المتدخلة. ويتضمن حزمة من الإصلاحات التي تتمحور حول تقليص من الفوارق بين الجهات من خلال تحسين الإدماج المالي وتحسين نفاذ المؤسسات الصغيرة جدّا والصغرى والمتوسطة فضلا عن دعم متانة القطاع المالي وتطوير السوق المالية.

1) التقليص من الفوارق بين الجهات من خلال تحسين الإدماج المالي:

تماشيا مع أولويات الخماسية القادمة المتمثلة خاصة في تقليص الفوارق بين الجهات وتحسين ظروف العيش فيها، تمّ إقرار جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين الإدماج المالي في الجهات من ناحية وتحسين النفاذ إلى أنظمة التمويل لفائدة المؤسسات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من ناحية أخرى.

ففي إطار تحسين الإدماج المالي، سيتم دعم وضع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي والمقرر اعتمادها إلى جانب وضع الإطار المؤسساتي لهذه الاستراتيجية وذلك بإحداث المرصد الوطني للإدماج المالي.

واعتبارا لأهمية دور قطاع التمويل الأصغر في النهوض بالإدماج المالي، تمّ ترسيخ مبدأ المناصفة بين حرفاء التمويل الأصغر من خلال قرار وزارة المالية في الغرض إلى جانب تفعيل مركز المخاطر الخاص بالتمويل الأصغر بغاية إضفاء مزيد من الشفافية والمسؤولية على هذا القطاع.

وفي نفس السياق، وفي إطار تنويع المنتوجات المالية وتوجيهها للفئات الهشّة، تمّ الإعلان عن إطلاق منظومة الاستخلاص عبر الهاتف الجوّال والتي ستشمل استخلاص التحويلات الاجتماعية. كما سيتم العمل على تطوير منتوجات مالية أخرى خاصة منها المتعلقة بالتأمين الأصغر والتأمين الفلاحي. فبالنسبة للتأمين الأصغر، سيتم ضبط قائمة منتوجات هذا النوع من التأمين بمقتضى قرار من وزارة المالية. وأما في ما يتعلق بالتأمين الفلاحي، سيتم المصادقة على المرحلة النموذجية لإرساء التأمين الفلاحي والتأمين الأصغر الفلاحي ودراسة الجدوى الخاصة بالآلية الشاملة لقطاع التأمين الفلاحي.

وفي ما يخص تحسين النفاذ إلى التمويل لفائدة المؤسسات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة خاصة داخل الجهات، تمّ إقرار النموذج التشغيلي والمؤسساتي لمشروع بنك الجهات. كما سيتم اعتماد الإطار القانوني الخاص بهذا البنك.

وفي إطار إضفاء المزيد من المرونة في شروط النفاذ إلى القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، سيتم مراجعة القانون عدد 64 ـ 99 والمتعلق بنسبة الفائدة المشطّة بغاية الترفيع من الهامش بين نسبة الفائدة الفعلية الجملية ومعدّل نسبة الفائدة الفعلية المطبقة من 20 % إلى 33 % إلى جانب إحداث مكتب الائتمان بغاية تركيز منظومة للترقيم وتوفير المعلومات المالية حول مخاطر الحرفاء لدى البنوك والذي سيكون تحت رقابة البنك المركزي التونسي.

من جهة أخرى، سيتم العمل على تحسين النفاذ إلى التمويل لفائدة المرأة الباعثة من خلال تفعيل الاتفاقية بين البنك التونسي للتضامن ووزارة المرأة والأسرة والطفولة المحدثة لخط تمويل خاص بالمرأة الباعثة.

وبغاية تطوير رأس مال الاستثمار في تمويل هذه المؤسسات، سيتم تمديد لمدة 3 سنوات (إلى غاية 31 ديسمبر 2019) لمقتضيات الفصل 22 من قانون المالية لسنة 2015 والذي سيمكّن الشركات ذات راس مال المخاطر من دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الاقتصادية والسياحية.

2) دعم متانة القطاع المالي وتطوير السوق المالية من أجل تمويل ناجع للاقتصاد:

تهدف الإجراءات في هذا المجال إلى دعم الحوكمة والبنية التحتية للقطاع المالي وتطوير السوق المالية.

وبخصوص دعم الحوكمة والبنية التحتية للقطاع المالي، تتمثل أهم الإصلاحات في تطوير الإطار القانوني على غرار اعتماد القانونين المتعلقين بالبنوك والمؤسسات المالية وبالنظام الأساسي للبنك المركزي التونسي ومراجعة القانون المتعلق بإعادة تنظيم السوق المالية والقيامة بجرد شامل للنصوص القانونية والترتيبية المنظمة للسوق المالية قصد تحسين التكامل بينها وإصدار ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالإخلالات الإدارية ومراجعة مجلة التأمين.

وبالنسبة لتطوير السوق المالية، تهدف الإصلاحات إلى إضفاء مزيد من الفاعلية على سوق السندات العمومية وذلك بإحداث الوكالة التونسية للخزينة قصد تحسين التصرف النشيط في الدّين وفي سيولة الخزينة العمومية والإمضاء على كراس شروط المختصين في رقاع الخزينة بالإضافة إلى تعزيز الرقابة على عمليات سوق رقاع الخزينة وتحسين ظروف النفاذ لسوق البورصة وبناء ونشر منحنى نسب الفائدة ليكون مرجعا للإصدارات وتقييم الأصول.

وفي سياق متّصل، سيتم العمل على تحسين ظروف النفاذ لسوق البورصة وذلك من خلال مراجعة نسب وصيغ استخلاص المعاليم والعملات الراجعة لهيئة السوق المالية وبورصة الأوراق المالية بتونس بعنوان الإصدارات والمعاملات وبقية عمليات البورصة إلى جانب عرض مشاريع تنقيح ترتيب هيئة السوق المالية المتعلق بالمساهمة العامة وتنقيح الترتيب العام لبورصة الأوراق المالية، خاصة في ما يتعلق بإعادة تنظيم السوق البديلة، على الاستشارة العامة وذلك في إطار تطبيق أحكام القانون الجديد المنظم للسوق المالية. كما سيتم إطلاق مجموعة خدمات (KIT) لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة للتمويل عبر آلية السوق المالية وتحفيزها على الإدراج بالبورصة.

III ـ الشروط المالية للقرض:

- مبلغ القرض: 268 مليون أورر أي ما يعادل 645 مليون دينار تونسي،
- السحب: قسط وحيد،
- نسبة الفائدة: اليوريبور 6 اشهر يضاف إليه هامش متغير وهامش فترة السداد (20 نقطة أساس) مع إمكانية تثبيت نسبة الفائدة الأساس (اليوريبور) بطلب من المقترض،
- مدة السداد: 25 سنوات منها 7 سنوات إمهال،
- عمولة التعهّد: في صورة سحب المبلغ بعد تاريخ 31 ديسمبر 2016، يتم تطبيق هذه العمولة بنسبة 0,25 % كل 6 أشهر على أن لا تتجاوز 0,75 %.

هذا وتبلغ نسبة الفائدة حاليا 0 % + 0,6 + (0,24 −) + 0,2 = 0,56 % ويبلغ اليوريبور حاليا 0 %.

ثانيا . أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الأربعاء 07 سبتمبر 2016 بحضور الوزير المكلّف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب وثلة من إطارات وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وذلك للنظر في مشروع هذا القانون.

وفي مستهل الجلسة، وضّح السيد الوزير أن هذا القرض يمثّل دعما مباشرا لميزانية الدولة في إطار دعم الإصلاحات في القطاع المالي، هذا وأفاد أن وضعية المالية العمومية أصبحت صعبة جدّا حيث تضاعف العجز ليصل إلى 6 آلاف مليون دينار، لذلك طلب استحثاث النظر في مشروع هذا القرض لتتمكّن الدولة من الإيفاء بالتزاماتها.

وفي تدخلاتهم، أكّد النواب أن شرح الأسباب لا يتضمن التوضيحات الكافية والدقّة المطلوبة للإقناع، وذكّروا أن السلطة التشريعية صادقت على رسملة البنوك العمومية في إطار عملية إصلاح القطاع البنكي، ومن غير المعقول أن يُطلب منها اليوم الموافقة مرّة أخرى على قرض بحجم كبير دائما في إطار الإصلاحات المالية دون تقييم لتقدّم إنجاز برنامج إعادة هيكلة البنوك العمومية.

وأكّد بعض النواب أن هذا القرض مبرمج في مصادر تمويل الميزانية لسنة 2016، ويندرج في إطار برنامج دعم الإصلاحات الاقتصادية الذي انطلق سنة 2011، علما وأن شروطه تعتبر تفاضلية، وتساءل البعض الآخر عن نيّة الحكومة في تثبيت نسبة الفائدة.

وبيّن السيد الوزير أن ميزانية الدولة تعاني مشاكل في السيولة وتضاعف حجم العجز وعبّر بصراحة أن القرض موجّه مباشرة لميزانية الدولة لسنة 2016 لكن البنك الإفريقي للتنمية يشترط إجراءات وإصلاحات لمنحنا هذا القرض.

وبخصوص نسبة الفائدة، وضّح أنه يمكن تغييرها كل 6 أشهر حسب المعطيات، وعندما تكون الظروف ملائمة تطلب الدولة التونسية تثبيتها.

ثالثا ـ التوصيات:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بمدّ المجلس بـ:

- نص الاتفاقية باللغة العربية،
- العمل على مزيد تدقيق شرح الأسباب.

رابعا ـ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**المقرر**
طارق الفتيتي	شكيب باني